A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.159/SR.439
23 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

محضر موجز للجلسة ٤٣٩

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد دي سيلفا (سري لانكا)

المحتويات

افتتاح الدورة

انتخاب نواب الرئيس

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.
وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٥

افتتاح الدورة

١ - الرئيس: أعلن افتتاح دورة اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لعام ١٩٩٥ فقال إن إرجاء موعد افتتاحها يوما واحدا كان بسبب اشتراكه في الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو.

انتخاب نواب الرئيس

٢ - الرئيس: تطرق إلى مسألة انتخاب نائب للرئيس من مجموعة دول أوروبا الشرقية فقال إن المشاورات التي أجراها مع منسق هذه المجموعة تبين أنه ليست بعد في موقف يسمح لها بالتقدم بمرشح لشغل هذا المنصب.

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

٣ - الرئيس: قال إن هذا البند من جدول الأعمال يعتبر الموضوع الرئيسي لدورة هذا العام، كما أن جميع عناصره مترابطة ترابطا وثيقا. ومما له أهمية خاصة الفقرتان ٤ و ٥ من منطوق قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩. ففي الفقرة ٤، أعربت الجمعية العامة عن اقتناعها بأن من المهم مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وكذلك المستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي في أعمال اللجنة المخصصة. إذ أن من شأن هذه المشاركة أن تسهل كثيرا من إقامة حوار مفيد للجميع من أجل تعزيز السلم والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وفي الفقرة ٥، طلبت الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة المخصصة التشاور مع حكومات الدول التي انسحبت من عضوية اللجنة، بغية تشجيع قيامها مجددا بالمشاركة والتعاون في أعمال اللجنة.

٤ - وفي هذا الصدد، أجرى الرئيس مشاورات مع حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في عواصمها. وخلال تلك المشاورات، أكد الرئيس، بصفة خاصة، أن ما يفتح فرصا جديدة للتعاون الإقليمي والعالمي في منطقة المحيط الهندي ما ساد العالم بانتهاء "الحرب الباردة" من جو يتسم بالثقة وبانتهاء العداوة بين القوتين العظميين، واندحار الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وبدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبدء عملية السلام في الشرق الأوسط. وأشار إلى أن التعاون من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في هذه المنطقة يمكن تنميته كذلك على أساس النهج البديلة المختلفة التي طرحت للمناقشة في اللجنة المخصصة. ويتوقف الأخذ بهذه النهج، إلى حد كبير، على تحقيق توافق في الآراء بين جميع الدول المعنية. ولهذا الغرض، يتعين إقامة حوار وتبادل صريح للآراء، وهو ما تُعتبر اللجنة محفلا مثاليا له. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ينطوي على فكرة قيمة لإقامة "جماعة من دول المحيط الهندي". وقد جاءت مفاهيم مشابهة في المقترحات اللاحقة التي قدمتها استراليا وجنوب افريقيا وموريشيوس والهند.

٥ - وأكد الرئيس أن استئناف اشتراك ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن في اللجنة المخصصة، كانت قد انسحبت منها في عام ١٩٨٩، من شأنه أن يساعد كثيرا على نجاح أعمال اللجنة. وأعلن الرئيس أنه سيلتمس آراء حكومات هذه الدول بشأن أنجع السبل لتحقيق هذا الغرض.

٦ - وفي اجتماع عقد في لندن، علل مسؤولو وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة انسحاب بلدهم من اللجنة المخصصة بأنه رغم تأييد الحكومة لفكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم، فإنها لا توافق على جوانب معينة من إعلان عام ١٩٧١ وعلى النهج المنبثقة عنه. وبينت الحكومة البريطانية أنها ترى ضرورة إعادة النظر في ولاية اللجنة المخصصة، رغم تقديرها البالغ للتغييرات الإيجابية التي أُدخلت عليها. وفي تاريخ لاحق، تلقى الرئيس بيانا رسميا من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، جاء فيه أن حكومته لا ترى أن هناك، في المرحلة الراهنة، أسبابا كافية لإعادة النظر في قرارها بالانسحاب من اللجنة، ومع ذلك، فإنها تحيط علما، باهتمام خاص، بالنهج البديلة الجديدة التي اقترحت في دورة عام ١٩٩٤.

٧ - أما موقف الحكومة الفرنسية، الذي أوضحه ممثلون عن وزارة الخارجية الفرنسية، فيتمثل في عدم الرغبة في التوقيع على إعلان عام ١٩٧١. وفي الوقت نفسه، أعربت فرنسا عن اهتمامها بأعمال اللجنة المخصصة وبفكرة منطقة السلم، وكذلك عن استعدادها لدراسة النهج البديلة الجديدة. غير أن حكومة فرنسا غير مستعدة لمعاودة الانضمام إلى اللجنة المخصصة، طالما احتفظ إعلان عام ١٩٧١ بشكله المبدئي، وخصوصا طالما لم تتغير أحكامه المتعلقة بإزالة القواعد والمنشآت العسكرية. وفي الوقت ذاته، فإن حكومة فرنسا لا تستبعد إمكانية معاودة الانضمام إلى اللجنة المخصصة إذا أخذت اللجنة آراءها في الاعتبار.

٨ - وفي اجتماع عقد في وزارة الخارجية بواشنطن، أوضح ممثلو حكومة الولايات المتحدة الظروف التي دفعت بالولايات المتحدة إلى الانسحاب من اللجنة. كما أعربوا عن الاهتمام بالنهج الجديدة وعن إدراكهم لأهمية أعمال اللجنة باعتبارها محفلا لمناقشة مجموعة كبيرة من القضايا. وأعلنوا أن رد الحكومة سيرسل في وقت لاحق. وحتى الآن، لم يصل هذا الرد.

٩ - ومن المشاورات التي أجريت، يتبين عدم وجود فرص مباشرة لعودة الأعضاء الثلاثة الدائمين إلى عضوية اللجنة خلال الدورة الحالية. إذ يلزمها وقت إضافي لبحث هذه المسألة بحثا مستفيضا. وفي هذا الصدد، أعرب الرئيس عن ضرورة مواصلة حواره معها.

١٠ - واللجنة تتابع باستمرار ما يستجد في منطقة المحيط الهندي من أحداث. ورغم استمرار انخفاض حدة المواجهة بين القوتين العظميين، فإن المنطقة لم تصبح بعد بمنأى عن التوتر. واقترح الرئيس على أعضاء اللجنة إبداء آرائهم وتقييمهم للتطورات التي استجدت منذ انتهاء الدورة السابقة.

١١ - ومن المظاهر الإيجابية في المنطقة بدء أشكال مختلفة من الحوار ستساعد على التحرك نحو بلوغ الأهداف التي تصبو اللجنة إلى تحقيقها. وأعرب الرئيس عن اقتناعه بأن اللجنة ستستفيد إذا ما قامت وفود الدول التي اتخذت حكوماتها مبادرات متعددة الأطراف وإقليمية تتعلق بمنطقة المحيط الهندي بتقديم معلومات للجنة عن هذه المبادرات.

١٢ - ومن الضروري بحث مسألة دور اللجنة المخصصة في المستقبل، بما في ذلك الاقتراحات المحتملة حول تعديل الولاية الحالية للجنة، بحيث تجسد واقع الحال على نحو أفضل وتساعد اللجنة على الاستجابة له بفعالية أكبر. ولا غنى عن اتباع نهج عملي لتحقيق أهداف اللجنة، وهو ما يستوجب تفادي تكرار طرق المسائل التي لم تعد لها أهمية.

١٣ - السيد راو (استراليا): قال إن اللجنة رغم إقلاعها عن أساليب الماضي العقيمة والمثيرة للخلافات، فإنها لم تحدد بعد اتجاها جديدا لأنشطتها يحفز الدول العظمى على تجديد اهتمامها بأعمال اللجنة. وفي هذا الصدد، فإن وفد استراليا يوصي بأن يواصل الرئيس ما بدأه من حوار مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين الثلاثة.

١٤ - ففي عام ١٩٩٣، أوصت اللجنة بالخروج عن الولاية التي تقوم على فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر، والبحث بدلا من ذلك عن نهج بديلة جديدة لتحقيق فكرة إقامة مناطق سلم. وفي هذا العام، تبذل جهود من أجل تفصيل النهج البديلة الجديدة التي تم اقتراحها في مرفق تقرير اللجنة لعام ١٩٩٤ والتي لم تجمع الوفود عليها. والغرض من هذه الجهود هو إعطاء دفعة جديدة لعملية تعزيز التعاون وكفالة السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

١٥ - وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن ينتظر من الجمعية العامة أن تواصل تجديد ولاية اللجنة، التي تتمثل في النظر في "النهج البديلة الجديدة"، كما لو أن هذه الصيغة، في حد ذاتها، تعد أساسا كافيا لبقاء اللجنة. ومن الضـــروري التزام نهج حذر ومعتدل ينصب على المجالات التي يمكن فيها تحقيق توافق في الآراء، لا أن تستغل اللجنة كمنبر للدفاع عن مواقف يتعذر على بعض الوفود تبنيها ولا تثير اهتماما لدى البعض الآخر. وفضلا عن ذلك، فمن الضروري بذل جهود جادة لتحقيق توافق في الآراء.

١٦ - وكان يثلج صدر وفد استراليا لو أن اللجنة أقرت أسلوب عملها في المستقبل، بل وربما أيضا برنامج عملها للدورة القادمة، على أساس توافق الآراء. ولعل اللجنة تأخذ هذه المهمة على عاتقها خلال هذا العام.

١٧ - ومن الضروري، في أي مرحلة، أن تبحث اللجنة مسألة ماهية الجهاز التي تود أن تكونه في المستقبل: أجهاز لرسم السياسة أم جهاز للرقابة، أم جهاز يقوم بالمهمتين معا. وعلى اللجنة المخصصة أن

تطلع على المعلومات المتعلقة بالتعاون الجاري في المنطقة، على ألا تسعى إلى فرض الاتجاهات المستقبلية للمبادرات الإقليمية.

١٨ - ومن دواعي سرور استراليا أن شاركت في المؤتمر المعني بمبادرة بلدان حوض المحيط الهندي، الذي انعقد في موريشيوس خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس، والذي أقر عددا من المبادئ الأساسية للتعاون الإقليمي وحدد مهام التعاون، التي تضمنت العمل على كفالة رفاهية شعوب البلدان المشاركة، ووضع برامج للتعاون الاقتصادي.

١٩ - وخلال الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، استضافت استراليا، في بيرث، محفلا دوليا لقضايا المحيط الهندي، انعقدت في إطاره جلسات عامة وكذلك جلسات لفريقين عاملين، أحدهما معني بالقضايا الاقتصادية والآخر بالقضايا الأخرى. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة محفل لأصحاب المشاريع التجارية وشبكة للبحث العلمي من المزمع أن تعقد في إطارهما جلسات في نهاية هذا العام في الهند. كما تم تشكيل أفرقة عاملة أخرى، منها فريق عامل معني بقضايا التعاون البحري، وفريق معني بالنهج الشاملة لتحقيق الأمن. وهذا دليل على أن المنطقة تشهد بالفعل تعاونا في المجالات المتصلة بالسلم في منطقة المحيط الهندي.

٢٠ - أما قرار رئيس فرنسا استئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادي فيعتبر استخفافا باستراليا وسائر دول المنطقة، التي يساورها بالغ القلق إزاء الآثار البيئية المحتملة للتجارب النووية في موروروا. فهذا القرار يعتبر استهزاء بالتزام فرنسا بالسعي نحو القضاء على الأسلحة النووية، وهو التزام تعهدت به في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. وقرار فرنسا يقوض دعائم الثقة لدى بلدان كثيرة اتفقت، رغم أولويات سياسة كل منها، على تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية. كما أن هذا القرار يروق للدول التي رفضت الالتزام بمبدأ عدم الانتشار. وقد أهابت بلدان جنوب المحيط الهادي بفرنسا أن تعيد النظر في قرارها. كما أن استراليا، بصفتها الرئيس الحالي لمنبر جنوب المحيط الهادي، وجهت إلى الأمين العام بيانا صادرا عن الممثلين الدائمين للدول أعضاء منبر جنوب المحيط الهادي، أعربوا فيه عن الأسف للقرار الذي اتخذته فرنسا. كذلك، تنوه استراليا إلى أن بلدان العالم أجمع قد أصدرت بيانات تندد فيها بقرار فرنسا استئناف التجارب النووية.

٢١ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن اللجنة أمامها مهمة تتمثل في مواصلة النظر في النهج البديلة الجديدة على أساس المناقشات التي جرت في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وذلك للتعجيل بالتوصل إلى اتفاق حول كيفية إعطاء دفعة جديدة لعملية تعزيز التعاون وكفالة السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وفي العام الماضي، وافقت اللجنة على أن من المهم أيضا - إلى جانب دراسة ووضع نهج بديلة جديدة - اتخاذ المجالات التي تم فيها التوصل إلى توافق في الآراء كنقطة انطلاق. وأضاف أن وفد بنغلاديش يرى أن أعمال اللجنة في الحاضر والمستقبل يجب أن تكرس لهذا الغرض دون سواه.

٢٢ - وخلال دورة اللجنة لعام ١٩٩٤، أمكن تحديد بعض النهج البديلة الجديدة الممكنة التي لم يتم الاتفاق عليها، مع ذلك، حتى الآن. غير أن وفد بنغلاديش يرى أن هذه بداية طيبة، على أن تـُبذل خلال الدورة الحالية جهود للتعجيل بالتوصل إلى اتفاق. وما برحت بنغلاديش تؤيد مبادرة إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، فضلا عن تأييدها للهدف المتمثل في إقامة نظام محكوم ومحايد ومنزوع السلاح ولا نووي بجهود تـُبذل داخل المنطقة وخارجها. والمهمة الرئيسية هي تهيئة الظروف اللازمة لحماية وتعزيز الاستقلال القومي والسيادة والسلامة الإقليمية للدول الساحلية والدول الخلفية لمساعدتها على تسوية مشاكلها المعلقة.

٢٣ - والوضع العالمي، في الوقت الحاضر، مهيأ بدرجة أكبر لقيام تعاون إقليمي. ذلك أن دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ قد زاد من احتمالات التعاون الإقليمي والأقاليمي. وفي إطار المفاهيم الجديدة للتعاون الإقليمي، تبذل محاولات لاستكشاف المجالات الممكنة للتعاون في مجالات الاقتصاد، والتجارة، وحماية البيئة، والسياحة، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية. وبنغلاديش تنظر إلى مثل هذه المبادرات، كالمبادرة التي طرحت في موريشيوس ومبادرة استراليا القريبة العهد، كأعمال إضافية ومساندة لأعمال اللجنة المخصصة وللأهداف العامة لمفهوم اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. وترى بنغلاديش أن من المهم للغاية كفالة مشاركة جميع المستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي وأعضاء مجلس الأمن الدائمين في أعمال اللجنة، بهدف تعزيز السلم والأمن في منطقة المحيط الهندي.

٢٤ - السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبرى على كفالة السلم والأمن في منطقة المحيط الهندي. كما أن بلده يرى أن مهمة إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي لا تزال لها أهميتها بالنسبة لقضية تعزيز السلم الشامل. والاتحاد الروسي ينظر إلى أعمال اللجنة على أنها أحد السبل الكفيلة بالتنفيذ الفعلي للتدابير الرامية إلى تعزيز الأمن في منطقة المحيط الهندي والمناطق المجاورة لها. وأضاف أن الاتحاد الروسي يدعو إلى مشاركة كافة الدول الكبرى والمستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي في أعمال اللجنة.

٢٥ - ومن جهة أخرى، فإن نبذ سياسة المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب، والتحول إلى شراكة تكافؤية، سيعملان على تهيئة الأوضاع المناسبة لاستتباب الأمن والتعاون في المنطقة. فقد خفضت روسيا وجودها العسكري في المنطقة، وأصبحت تنمي علاقاتها التبادلية النفع مع دول المنطقة. وهي تنتظر أن تدرس الدول الخارجة عن المنطقة، بأسلوب مماثل، مسألة وجودها العسكري المستمر بحيث تخفضه إلى الحد الأدنى اللازم لصون السلم والأمن في المنطقة. والاتحاد الروسي مقتنع بأن الدور الرئيسي في إقامة حوار في منطقة المحيط الهندي يقع، في المقام الأول، على عاتق دول المنطقة، التي عليها أن تبدي قدرا أكبر من المرونة والأسلوب البناء.

٢٦ - وبمقدور اللجنة المخصصة للمحيط الهندي أن تظل أداة صالحة للحوار. ومن أجل هذا، ينبغي تعديل ولايتها بحيث تطرح في مناقشات اللجنة فكرة التجريد من السلاح، وتعزيز تدابير بناء الثقة، وإضفاء طابع جديد على التعاون والتكامل في منطقة المحيط الهندي، مع ربط هذه القضايا بعضها ببعض.

٢٧ - وخلال الدورة الماضية، تقدم الوفد الروسي باقتراحات محددة بشأن الولاية الجديدة للجنة. والوفد يرى ضرورة أن يكون من عناصر هذه الولاية إبرام مجموعة من الاتفاقات الإقليمية بين الدول المعنية بشأن عدم استعمال القوة، واحترام السلامة الإقليمية، وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. كما يمكن القيام، في إطار منطقة السلم، بوضع تدابير للحد من سباق التسلح في منطقة المحيط الهندي، ولاسيما من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والقذائف التسيارية، وأشد أنواع الأسلحة التقليدية فتكا، مع قيام بلدان المنطقة بتخفيض قواتها المسلحة إلى مستوى الكفاية الدفاعية. وبمقدور بلدان المنطقة أن تتوصل إلى اتفاق بشأن إقامة نظام مناسب للتحقق من الامتثال لهذه الاتفاقات. كما يمكن للدول الخارجة عن المنطقة أن تتعهد باحترام وضع منطقة السلم، وأن تدرس مسألة تخفيض وجودها العسكري في منطقة المحيط الهندي. ويجوز أن يكون الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن هم كفلاء منطقة السلم. وإلى جانب التدابير العسكرية، يمكن وضع خطط لإقامة تعاون في المجال الاجتماعي - الاقتصادي وفي مجالي العلم والتكنولوجيا والبيئة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠